

برنامج عمل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، 2025-2016

معلومات أساسية

- 1- تمثل مكافحة سوء التغذية بجميع أشكاله أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلدان جميعاً. فاليوم، يعاني ما يقرب من واحد من كل ثلاثة أشخاص في العالم شكلاً واحداً على الأقل من أشكال سوء التغذية: نقص التغذية، ونقص الفيتامينات والمعادن، وزيادة الوزن أو السمنة والأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي. والآثار الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية والطبية لسوء التغذية خطيرة ودائمة، على الأفراد وأسرتهم وعلى المجتمعات المحلية والبلدان. وتتزامن أنواع مختلفة من سوء التغذية في البلد أو المجتمع المحلي نفسه أو الأسرة المعيشية نفسها أو الفرد ذاته.
- 2- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2014، خلال المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، التزمت الدول الأعضاء والتزم المجتمع العالمي بالقضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله وعبر هؤلاء في إعلان روما عن التغذية عن رؤية مشتركة للعمل العالمي. واتفقوا أيضاً على إطار عمل طوعي لتحقيق هذه الالتزامات.
- 3- وفي سبتمبر/أيلول 2015، اعتمدت الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأعطت أولوية عالية للتصدي لسوء التغذية، وذلك بالالتزام، تحت إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، بـ "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة". والتزمت الدول الأعضاء إضافة إلى ذلك، تحت إطار المقصدين 1-2 و2-2 من الهدف 2 بأن يتم "القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، لا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030" وأن يتم "وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضع وكبار السن بحلول 2025".
- 4- وفي أبريل/نيسان 2016، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال قرارها 70/259¹، على نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وأعلنت الفترة من 2016 إلى 2025 عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (يشار إليه فيما يلي بـ "عقد التغذية"). كما دعا قرار الجمعية العامة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية إلى "الإشراف على تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وإلى تحديد ووضع برنامج عمل يستند إلى إعلان

¹ http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/259&referer=/english/&Lang=A

روما وإطار العمل التابع له، إلى جانب وسائل تنفيذه في الفترة 2016-2025، بواسطة آليات تنسيق مثل اللجنة الدائمة للتغذية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي، تمشياً مع ولايتها، وبالتشاور مع المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية الأخرى".

5- وفي مايو/أيار 2016، طلبت جمعية الصحة العالمية من خلال القرار 28/69² من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية العمل مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة على "أن دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تطوير وتعزيز وتنفيذ سياساتها وبرامجها وخططها للتصدي إلى التحديات المتعددة المتعلقة بسوء التغذية، وعقد اجتماعات دورية ذات طبيعة شاملة لتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك النظر في الالتزامات التي تكون محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقق، ومناسبة، وموقوتة زمنياً في إطار عقد العمل من أجل التغذية (2016-2025)".

6- وقد وُضع برنامج عمل عقد التغذية هذا وفقاً للتكليف بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 269/70 مع الأخذ بالاعتبار قرار جمعية الصحة العالمية 8/69.

7- ويصف برنامج عمل عقد التغذية هذا أهداف العقد وقيمه المضافة ومبادئه التوجيهية؛ والمجالات الرئيسية للعمل ذي الأولوية (مجالات العمل)؛ وطرائق مشاركة وأدوار الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى أدوات دفع العمل (وسائل التنفيذ)؛ وإطار المساءلة.

8- وإن برنامج العمل هذا وثيقة حية ويجري وضعه عبر عملية شاملة شاملة ومستمرة وتعاونية، ويستند إلى المبادرات المستقلة للحكومات وشركائها العديدين ويربط في ما بينها.

الأهداف والقيمة المضافة

9- يكمن هدف عقد التغذية في توفير إطار تشغيلي واضح المعالم ومحدد زمنياً يعمل ضمن البنى القائمة والموارد المتاحة لتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك من خلال:

- تحفيز وتيسير مواءمة الجهود الجارية التي تبذلها جهات متعددة من جميع القطاعات، بما في ذلك جهات فاعلة جديدة وناشئة، لتعزيز حركة عالمية لإنهاء كل أشكال سوء التغذية دون إهمال أحد؛
- ودعم جهود البلدان جميعاً للتصدي لكافة أشكال وأسباب سوء التغذية؛
- وتحفيز ترجمة فعّالة لالتزامات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى سياسات وبرامج ملموسة ومحددة وطنياً؛

² http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA69/A69_R8-ar.pdf

- وتعزيز اتساق السياسات الوطنية والإقليمية والدولية عبر القطاعات المتعددة لمكافحة أشكال سوء التغذية كافة، بما في ذلك من خلال تحسين رصد أثر السياسات ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ووضع التقارير عن ذلك؛
- وتعبئة السياسات والالتزامات المالية لتحقيق غايات التغذية العالمية والغايات الخاصة بالأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي التي صادق عليها المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية³ وأهداف التنمية المستدامة لدى جميع الجهات الفاعلة المحتملة؛
- والقيام، تحت إشراف الدول الأعضاء، بإنشاء إطار وآلية للمساءلة على المستوى العالمي عبر القطاعات ومختلف أصحاب المصلحة بالاستناد إلى الآليات والمسارات والأدوات القائمة.

10- ويُقر عقد التغذية بظهور حركات محلية ووطنية وإقليمية وعالمية لإنهاء كل أشكال سوء التغذية ويسعى إلى توفير إطار تقوم فيه الحكومات وشركاؤها باعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج لإنشاء نظم أغذية مستدامة وبيئات تمكينية تشجّع الممارسات الغذائية الصحية. ويتمثل الهدف النهائي في دعم الوفاء بالتزامات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وتحقيق غايات التغذية العالمية والغايات الخاصة بالأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي بحلول عام 2025، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

11- وتمثل القيمة المضافة لعقد التغذية في ما يلي:

- تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى العمل، بالاسترشاد برؤية جماعية لعالم يحصل فيه الناس كافة في الأوقات كافة وفي جميع مراحل الحياة على نظم غذائية صحية ومتنوعة وآمنة وبأسعار معقولة؛
- وتحديد فترة مركزة لتحديد الأثر والنتائج وتعبئتها وتحقيقها لوضع التزامات عمل قطرية وتنفيذها من جانب جهات فاعلة متنوعة داخل مجتمع التغذية وخارجه؛
- وتوفير فرصة غير مسبوقه لنشر حركات على نطاق المجتمع لتغيير السياسات الوطنية لإنهاء كل أشكال سوء التغذية، وفي البلدان كافة؛
- وتوفير ربط عالمي في ما بين جميع أصحاب المصلحة العاملين بشأن البرامج والمبادرات المتصلة بالأغذية والتغذية لخلق التعلم المتبادل وتعزيز أوجه التآزر للعمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة؛

³ بالتحديد هي (1) خفض عدد الأطفال دون سن الخمس سنوات المصابين بالتقرم على الصعيد العالمي بنسبة 40 في المائة؛ (2) خفض فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب بنسبة 50 في المائة؛ (3) خفض الوزن المتدني عند الولادة بنسبة 30 في المائة؛ (4) عدم زيادة السمنة لدى الأطفال؛ (5) زيادة معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الأشهر الستة الأولى إلى نسبة 50 في المائة على الأقل؛ (6) خفض الهزال لدى الأطفال إلى ما دون 5 في المائة والحفاظ على ذلك. وبالنسبة للأمراض غير المعدية المتصلة بالتغذية: (أ) خفض تناول الملح بنسبة 30 في المائة؛ (ب) وقف تزايد انتشار السمنة لدى المراهقين والبالغين.

- ووضع آلية شفافة وفي المتناول لتتبع التقدم المحرز وضمان المساءلة المتبادلة عن الالتزامات المتعهد بها، مع تقديم تقارير كل سنتين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ولجنة الأمن الغذائي العالمي وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين ذات الصلة.

المبادئ التوجيهية

12- سيستند عقد التغذية إلى الجهود القائمة وسيقزز التنسيق في ما بين الجهات الفاعلة والإجراءات، وسيجسّد وتيرة تنفيذ الالتزامات، وسيقزز التزامات جديدة، تماشياً مع الطموحات التحويلية لأهداف التنمية المستدامة والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وجمعية الصحة العالمية. وسيقوم عقد التغذية بما يلي:

- توفير مظلة شاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين لتوحيد إجراءات التغذية عبر القطاعات المختلفة ومواءمتها وتعزيزها؛ والاستفادة من الجهود القائمة لتحسين التغذية في مختلف أنحاء العالم، مثل: تحدي القضاء على الجوع، وحركة تعزيز التغذية، والاستراتيجية العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق (2016-2030)؛ وخطة العمل العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة 2013-2020.

- والقيام بدور آلية دعم وتحفيز لتسريع الإجراءات وتوسيع نطاقها الجغرافي والقطاعي.

13- وسيكون عقد التغذية شاملاً، إذ سيتناول أشكال سوء التغذية كافة وسيقدم مشاركة الجهات الفاعلة كافة وسيضمن تلبية احتياجات الناس جميعاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيعمد عقد التغذية إلى:

- إشراك البلدان كافة، بغض النظر عن دخلها وطبيعة تحديات سوء التغذية التي تواجهها وخصائص نظمها الغذائية والصحية؛

- والتوجه إلى الناس كافة في كل مكان، بما في ذلك النساء والشباب، بوصفهم أصحاب المصلحة الرئيسيين في النجاح؛

- وتيسير العمل عبر المناطق والتجمعات السكانية في الريف والحضر على حد سواء؛ فالنظم الحضرية والبيئات الغذائية الحضرية قد تكون مهياًة لإبراز تغيرات لسريعة ونجاحات، بينما توفر التجمعات السكانية والقرى والمقاطعات الريفية مواقع هامة لإنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها؛

- والتصدي لحالات الطوارئ التي تتزايد عدداً (بما في ذلك الكوارث الطبيعية والصراعات وحالات الطوارئ المزمنة) التي تؤثر في الحالة التغذوية لأعداد ضخمة من السكان؛

- وإشراك ودعم جميع قطاعات الحكومة، على المستويات ذات الصلة كافة، لضمان التحديد الكافي للأولويات والتمويل والعمل على إنهاء كل أشكال سوء التغذية؛

• والعمل مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمحلية والمؤسسات المالية ومصارف التنمية والبرلمانيين والمدن ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والمؤسسات الخيرية وقطاع الأعمال، ممن سيدعون إلى المساهمة بأصولهم الفريدة القيّمة (بما في ذلك التنفيذ والدعوة والمساعدة التقنية والأموال والقدرة على الحشد)، تماشياً مع السياسات والبرامج الوطنية ودعمها لها. وستكون الحركات الاجتماعية، التي تمثل الفلاحين وصغار الصيادين ومجتمعات الصيد والرعاة والفقراء في المناطق الحضرية والمستهلكين والنساء والشباب والشعوب الأصلية والعمال في مجالي الزراعة والأغذية، أطرافاً فاعلة حاسمة الأهمية في إنشاء حركة عالمية للتغذية. وسيكون عقد التغذية بحاجة إلى تعبئة ثروة الكفاءات والموارد من القطاع الخاص، من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الاجتماعية إلى الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات الأكبر، مع إدارة تضارب المصالح.

14- وسيوفر عقد التغذية بيئة تمكينية، بحيث تحترم السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية والدولية وتضمن الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وتفي بها وفقاً للإعمال المطرد للحق في غذاء وتغذية كافيين وغيره من حقوق الإنسان ذات الصلة.

15- وسيوفر عقد التغذية بيئة تمكينية بحيث تركز الإجراءات التي تتخذها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون إلى أحدث الأدلة العلمية وبحيث يعمل هؤلاء مع المؤسسات الأكاديمية من أجل مواصلة البحث عن حلول فعالة.

مجالات العمل

16- سيتمحور العمل خلال عقد التغذية حول ستة مجالات تكاملية عابرة للقطاعات لتحقيق الوقع المنشود، وهذه المجالات الستة، المستمدة من توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، هي كالآتي:

(1) نظم أغذية مستدامة قادرة على الصمود من أجل نظم غذائية صحية؛

(2) نظم صحية متناسقة توفر تغطية شاملة لإجراءات التغذية الأساسية؛

(3) الحماية الاجتماعية والتثقيف التغذوي؛

(4) التجارة والاستثمار لتحسين التغذية؛

(5) البيئات الآمنة والداعمة للتغذية لكل الأعمار؛

(6) تعزيز الحوكمة والمساءلة في مجال التغذية.

وفي حين أن كلاً من هذه المجالات المواضيعية ينير سبيل العمل ويؤطره، فإنه ينبغي عدم النظر إليها وكأنها معزولة الواحدة عن الأخرى؛ وعادة ما سيتم ربط السياسات والبرامج بمجالات عدة في الوقت نفسه.

17- وسيعزز عقد التغذية الحوار السياسي الوطني والإقليمي والعالمي لتيسير وتعزيز العمل المحلي، الذي يهدف بدوره إلى تحقيق القدر الأقصى من التأثير على المستويات كافة. وسيكون اتباع النهج المحلي هاماً لضمان أخذ الدولة العضو المعنية بزماد المبادرات والسياسات؛ وللتكيف مع الهياكل والبيئات السياسية المختلفة التي يتعين إطلاق مبادرات التغذية فيها؛ ولمعالجة الاختلافات الجغرافية والاجتماعية-الاقتصادية الواسعة داخل كل مجتمع من المجتمعات بعينه؛ ولضمان أن تكون الحلول منصفة ومحورها الناس.

18- وستعتمد الأولويات وصياغة الإجراءات المحددة على الاهتمام والالتزام اللذين تبديهما الحكومات وشركاؤها والجهات الفاعلة المحتملة الأخرى. ودعماً لذلك، سيجري حصر كامل وشامل، بالاستناد إلى ما تم إنجازه، لتحديد ورسم كل المبادرات والحركات وآليات التمويل وإجراءات السياسات العامة القائمة ذات الصلة بالتغذية، لضمان أن يعكس عقد التغذية احتياجات الدول الأعضاء ومجتمع التغذية العالمي ويتمكن من توليد المزيد من التركيز على الفجوات التي يجري تحديدها.

مجال العمل 1: نظم أغذية مستدامة قادرة على الصمود من أجل نظم غذائية صحية⁴

19- لا تؤدي النظم الغذائية الحالية إلى ما هو مأمول منها فيما يتعلق بالنظم الغذائية النوعية اللازمة لإدامة الصحة المثلى. وهناك حاجة إلى إجراءات متسقة وحلول مبتكرة لنظم الأغذية لضمان حصول الجميع على نظم غذائية مستدامة ومتوازنة وصحية. وتقوم نوعية واستدامة النظم الغذائية بدور مركزي في توفير الغذاء الصحي للسكان، ومن خلاله المساهمة في الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. هكذا، ولأن تأثير التدخلات المعزولة محدود، لنهج نظام الأغذية - من الإنتاج إلى التجهيز والتخزين والنقل والتسويق والبيع بالتجزئة والاستهلاك - أهمية أساسية في تعزيز النظام الغذائي الصحي وتحسين التغذية.

20- ويتركز هذا المجال على الإجراءات الرامية إلى التوصل إلى نظم غذائية مستدامة تفضي إلى غذاء صحي آمن، بما في ذلك الاستثمارات والسياسات الوطنية، وإلى دمج أهداف سلامة الأغذية والأهداف التغذوية في السياسات الغذائية والزراعية؛ وإلى تقوية الإنتاج والتجهيز المحليين للأغذية، لا سيما من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين؛ وإلى القيام، حيثما كان ذلك مناسباً، بتطوير واعتماد وتكييف المبادئ التوجيهية الدولية بشأن نظم التغذية الصحية، فضلاً عن المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية ومدونات الممارسات الدولية المتعلقة بسلامة الأغذية وجودتها.

⁴ توصيات مرتبطة من إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية: 9، 10، 11، 12، 14، 42، 50، 53، 55، 56، 57.

21- وينبغي أن تشمل الحلول: تحسين إنتاج أصناف متنوّعة من الحبوب والبقول والخضر والفاكهة والأغذية الحيوانية المصدر، بما فيها الأسماك واللحوم والبيض ومنتجات الألبان، التي ينبغي أن تنتج وتستهلك على نحو مستدام، وكذلك تحسين توفر هذه الأصناف وإمكان الحصول عليها بأسعار مقبولة؛ ونظماً غذائية تحتوي مغذيات كبرى (كربوهيدرات ودهوناً وبروتينات) وأليافاً ومغذيات دقيقة أساسية (فيتامينات ومعادن) تماشياً مع توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن النظام الغذائي الصحي.

22- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إدماج سلامة الأغذية في جدول أعمال الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي لإحراز تقدّم ملحوظ في تحسين التغذية. فمشاكل سلامة الأغذية تهدّد الوضع التغذوي للسكان، لا سيّما المجموعات الأكثر انكشافاً على المخاطر، من مثل المسنين والأطفال والحوامل. وتشكّل الأغذية الملوّثة بفعل مواد خطيرة كيميائية أو بيولوجية، بما في ذلك الملوثات البيئية، مصدراً للعديد من الأمراض، من الإسهال إلى السرطان، التي توهّن حياة الناس وصحتهم ورفاههم الغذائي مباشرة أو بشكل غير مباشر. ولم تتراجع كثيراً خلال العقود الأخيرة الأمراض الناجمة عن الإسهال والزحار أو غيرها من الأمراض المعوية المتأتية من الأغذية غير المأمونة والمياه الملوّثة ورداءة المرافق الصحية. وفي بعض البلدان النامية، يتعرّض الأطفال من خلال نظمهم الغذائية تعرضاً مزمناً لمادة الأفلاتوكسين، وهي ليست مسرطنة فحسب، بل تؤدي على الأغلب إلى التقرّم أيضاً.

23- ومن بين القضايا الناشئة المرتبطة بسلامة الأغذية قضية مقاومة مضادات الميكروبات. ففي حين أنّ العقاقير المضادة للميكروبات لصحة الإنسان وصحة الحيوان ورفاههما، حاسمة الأهمية بالعلاقة مع سبل عيش منتجي الأغذية، إلاّ أنّ إساءة استخدامها ما زالت تؤدي إلى تنامي تهديد مقاومة مضادات الميكروبات للبشر وللبيئات الزراعية والإيكولوجية. وفي حين تتطلّب معالجة مقاومة مضادات الميكروبات تبني "نهج الصحة واحدة" المتعدد القطاعات، لا تزال هناك تحديات كبيرة في ترجمة المعايير والخطوط التوجيهية المتعارف عليها دولياً إلى سياسات وإجراءات وطنية ملائمة.

مجال العمل 2: نظم صحية متناسقة توفر تغطية شاملة لإجراءات التغذية الأساسية⁵

24- تواجه النظم الصحية بصورة متزايدة تحديات في التعامل مع الاحتياجات المتغيّرة التي تطرحها أشكال سوء التغذية المتعددة وعواقبها الصحية. وهناك حاجة إلى نظم صحية قوية للوقاية من نقص التغذية بكافة أشكاله ومعالجته من خلال تدخلات تغذوية مبنية على الأدلّة، وكذلك للوقاية من الالتهابات المتواترة التي يمكن أن تفاقم نقص التغذية ومعالجتها. كذلك ينبغي أن تتعامل النظم الصحية أيضاً مع العواقب الصحية الطويلة الأجل المرتبطة بالوزن الزائد والسمنة، ومع الوقاية من الأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي والسيطرة عليها.

25- وهناك حاجة إلى إتاحة إمكانية حصول الجميع، بمن فيهم الأكثر تهميشاً والمعرضين للمخاطر، على الخدمات الصحية وعلى الحماية من المخاطر المالية. وهذا يعني التغطية الصحية الشاملة التي تنطوي ضمناً على حصول

⁵ توصيات مرتبطة من إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية: 25، 26، 27، 37، 38، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49.

جميع الناس دون تمييز على مجموعة محددة على الصعيد الوطني مما يلزمها من الخدمات الصحية الضرورية التعزيزية والوقائية والعلاجية والملطفة والتأهيلية وعلى الأدوية الأساسية الجيدة والمأمونة والميسورة التكلفة والفعالة، مع كفاءة أن استخدام هذه الخدمات لا يعرض المستعملين إلى صعوبات مالية، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة من السكان.⁶

26- ويهدف هذا المجال، بتبنيه توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية الخاصة بالنظم الصحية القوية والقادرة على الصمود، إلى التركيز على تعزيز الرعاية الصحية والتغطية الصحية الشاملة؛ وعلى تقوية النظم الصحية لتتضمن بفعالية إجراءات تغذوية؛ وعلى تعزيز وصول الجميع دون استثناء، من خلال برامج الصحة، إلى جميع الإجراءات المباشرة الخاص بالتغذية وكالإجراءات الصحية ذات الصلة التي تؤثر في التغذية.

27- ويدعم هذا المجال، من خلال تمويل متناسب وسياسات ملائمة، الاستراتيجيات والأهداف الصحية والتغذوية ذات الصلة، بما في ذلك الاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال وخطة التنفيذ الشاملة بشأن تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال للفترة 2012-2025، وخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي ومكافحتها للفترة 2013-2020، التي أعدتها منظمة الصحة العالمية.

مجال العمل 3: الحماية الاجتماعية والتثقيف التغذوي⁷

28- أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في عام 2012، بحماية اجتماعية عالمية شاملة تبدأ من الحدود الأساسية أو الدنيا للحماية الاجتماعية. وفي ضوء التقدم المحدود والمتفاوت المحرز في خفض الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والآفاق القائمة حالياً للنمو الاقتصادي ونمو فرص العمل في الكثير من أنحاء العالم، هناك حاجة إلى حماية اجتماعية شاملة للقضاء على الفقر وسوء التغذية بشتى أشكاله.

29- ويمكن لتدابير الحماية الاجتماعية، مثل توزيع الأغذية والتحويلات النقدية واستحداث فرص العمل اللائق والتغذية في المدارس، أن ترفع مستوى الدخل وتعزز القدرة على الصمود. وتؤدي برامج الحماية الاجتماعية المصممة جيداً، حين تتضافر مع خدمات صحية ذات صلة، إلى تحسين الطول وخفض فقر الدم وزيادة التنوع الغذائي ورفع مستوى استهلاك الأغذية الغنية بالمغذيات، لا سيما لدى الأسر المنخفضة الدخل التي تضم رضعاً وأطفالاً.

30- وتمنح المعرفة ويمنح التثقيف الناس المقدرة على تبني خيارات مستنيرة فيما يتعلق بالنظم الغذائية الصحية وأنماط الحياة، وعلى تحسين ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال ورعايتهم، وعلى تحسين السلوكيات المعززة للنظافة والصحة. ويشكل تغيير أنماط الحياة والسلوكيات هدفاً مهماً للتثقيف التغذوي. ويمكن أن يساعد أيضاً على خفض فواقد الأغذية وهدرها وتحفيز الاستخدام المستدام للموارد.

⁶ قرار جمعية الصحة العالمية السابعة والستون ج ص ع 14-74 (http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA67/A67_R14-ar.pdf).

⁷ توصيات مرتبطة من إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية: 19، 20، 21، 22، 23، 24.

- 31- وينبغي أن تكون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات المناصرة للتغذية مثلاً يُتخذى به، وبوسعهم أن يساعدوا على الترويج للتغييرات المتوخاة في أنماط الحياة الصحية، عبر تدخلات وخدمات صحية وزراعية فاعلة ذات جودة تكون في متناول الجميع وتضمن مناهج الدراسة الابتدائية والثانوية المعارف والمهارات المتصلة بالأغذية والتغذية (بما في ذلك تعليم النظافة وإعداد الطعام وممارسات الطبخ في المدارس)، وعبر نشر معلومات عامة عن التغذية وحملات تسويق اجتماعي ووضع لوائح تضبط الادعاءات التغذوية والصحية.
- 32- ويجمع هذا المجال توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية التي تركز على إجراءات التثقيف التغذوي ونشر المعلومات التغذوية وعلى الحماية الاجتماعية. وهذه تتضمن تنفيذ تدخلات تثقيف تغذوي ومعلومات تغذوية مبنية على خطوط توجيهية وطنية للنظم الغذائية وسياسات متسقة للأغذية والنظم الغذائية؛ وإدراج الأهداف التغذوية في برامج الحماية الاجتماعية وبرامج شبكات الأمان للمساعدة الإنسانية؛ واستخدام التحويلات النقدية والغذائية، بما في ذلك برامج الوجبات المدرسية وأشكال الحماية الأخرى للسكان الأكثر انكشافاً للمخاطر.

مجال العمل 4: التجارة والاستثمار لتحسين التغذية⁸

- 33- تتزايد أهمية التجارة والاستثمار بالعلاقة مع نظم الأغذية. فاتفاقات التجارة والاستثمار تؤثر على كيفية عمل نظم الأغذية على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، إذ أنها تؤثر على أسعار الأغذية وتوفرها وإمكان الحصول عليها واستهلاكها، كما على النتائج التغذوية وعلى سلامة الأغذية والخيارات الغذائية.
- 34- وللاتساق بين التجارة وسياسات التغذية أهمية حيوية. وينبغي لسياسات التجارة أن توفر الدعم والمرونة الكافية لتنفيذ سياسات وبرامج تغذوية فعّالة. وفي حين ساهمت التجارة مساهمة كبيرة في توفر الأغذية وأحياناً في إمكان الحصول عليها، إلا أن سياسات واتفاقات التجارة ينبغي ألا تؤثر سلباً على حق الإنسان في الغذاء الكافي. وينبغي أن يكون تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة داعماً للأمن الغذائي والتغذية والالتزام الدول الأعضاء بإعمال وحماية وتعزيز حق الإنسان في الغذاء الكافي. كما أن توصيات الدستور الغذائي هي مفتاح ضمان أن تحترم التجارة الدولية وتعزز الصحة والتغذية.
- 35- وإدراكاً لأهمية التجارة والاستثمار بالنسبة إلى نظم الأغذية والنظم الغذائية وسلامة الأغذية والأمن الغذائي، يركز هذا المجال على حث الحكومات ووكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية على تحديد الفرص المتاحة لتحقيق الغايات العالمية الخاصة بالأغذية والتغذية من خلال سياسات التجارة والاستثمار؛ وعلى وضع معايير دولية وتنفيذها؛ وتحسين توفر إمدادات الأغذية الآمنة والمغذية وإمكان الحصول عليها عبر اتفاقات وسياسات تجارية ملائمة. ويشمل ذلك أدوات المالية العامة، كالضرائب ومعونات دعم الأطعمة الصحية (ورفع الدعم عن الأطعمة غير الصحية)، وكذلك الحوافز المتعلقة بجانب العرض.

⁸ توصيات مرتبطة من إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية: 4، 8، 17، 18، 54.

مجال العمل 5: بيئات آمنة داعمة للتغذية لكل الأعمار⁹

36- يشدد هذا المجال على أهمية العوامل البيئية في نتائج سوء التغذية، بما في ذلك بيئات المدرسة والمنزل والمستشفى والعمل وإنتاج الأغذية، وكذلك البيئات المدنية. ويؤكد هذا المجال على الحاجة إلى تعزيز وحماية ودعم الرضاعة الطبيعية في كافة البيئات، كالمستشفيات وأماكن العمل.

37- ويتبنى هذا المجال أيضاً توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وهو ينوّه بأن الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المناسبة حق من حقوق الإنسان ضروري ضرورة حيوية للصحة والوقاية من مرض الإسهال، وبالتالي تحسين التغذية. فالأطفال المتأثرون بنقص التغذية أكثر عرضة للموت بسبب الإسهال، كما أن الإسهال يوهن التغذية بتقليل الشهية وتقليل امتصاص العناصر الغذائية. ولا يزال ما يزيد على مليار من الناس يمارسون التغوط في العراء. وتمشياً مع الدعوة العالمية للعمل بشأن الصرف الصحي، ينبغي أن تتركز الجهود على تحسين النظافة الصحية وتغيير الأعراف الاجتماعية، كما على إدارة أفضل للنفايات البشرية ومياه الصرف الصحي، وعلى القضاء تماماً على ممارسة التغوط في العراء بحلول عام 2025.

مجال العمل 6: استعراض الحوكمة والمساءلة في مجال التغذية وتعزيزهما والنهوض بهما¹⁰

38- إن وضع واحتساب تكاليف خطط عمل وطنية متعددة القطاعات للتغذية تشرك أصحاب المصلحة المتعددين وترأسها هيئة تنسيقية وطنية متعددة القطاعات متطلبات جوهرية الأهمية للتقدم. وينبغي أن تضع الدول الأعضاء خططاً جديدة أو تحدّث خططها السابقة بما يتماشى مع توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. ويفترض أن يؤدي إنشاء آليات حوكمة متعددة أصحاب المصلحة إلى اجتناب تضارب المصالح.

39- ويشمل هذا المجال تجديد وتعزيز رصد وتحقيق غايات التغذية العالمية والغايات الخاصة بالأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي، وكذلك رصد إنشاء السياسات والتشريعات وتنفيذ البرامج، بما في ذلك في حالات الطوارئ. وتشمل أطر المؤشرات المرجعية: أهداف التنمية المستدامة وإطار رصد التغذية العالمي والإطار العالمي لرصد الأمراض غير السارية المترتبة بالنظام الغذائي.

وسائل التنفيذ

40- يصف هذا المقطع طرائق تنفيذ كل الجهات الفاعلة لعقد التغذية.

⁹ توصيات مرتبطة من إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية: 13، 15، 16، 29، 30، 31، 32، 33، 39، 40، 41، 51، 52.

¹⁰ توصيات مرتبطة من إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية: 1، 2، 3، 5، 6، 7، 28، 34، 35، 36.

الالتزامات بالعمل

41- بموجب عقد التغذية، يجري تشجيع الدول الأعضاء والمجتمعات السياسية والاقتصادية الإقليمية والمجتمع العالمي على ترجمة الالتزامات المتعهد بها في إعلان روما بشأن التغذية، الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، إلى التزامات بالعمل تكون محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقق، ومناسبة، وموقوتة زمنياً، في سياق السياسات الوطنية المتصلة بالتغذية وبالحوار مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، ولا سيما الناس والمجتمعات المحلية الأكثر تأثراً بتحديات التغذية. وتمثل توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية الـ 60، والتي تتجلى في مجالات العمل الستة المذكورة أعلاه، مجموعة واسعة من الإجراءات السياساتية الفعالة لمعالجة سوء التغذية بكافة أشكاله. وتساعد الالتزامات المحددة، والقابلة للقياس، والقابلة للتحقق، والمناسبة، والموقوتة زمنياً أصحاب المصلحة كافة على فهم المقصود من كل إجراء وتحسين التتبع.

42- وستحدد الدول الأعضاء وتلتزم بما يلي: (1) تحقيق غاية تغذوية أو أكثر ومعالم لمراحل وسيطة، تتسق مع الإطار الزمني لتنفيذ غايات جمعية الصحة العالمية الستة المتفق عليها المتعلقة بالتغذية وبالأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي؛ أو (2) تنفيذ توصية أو أكثر من توصيات إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية ضمن مجالات عمل عقد التغذية الستة؛ أو (3) حشد الموارد المالية للإجراءات المحلية أو الدولية المتعلقة بإجراءات عقد التغذية ذات الأولوية.

43- وفي حين وضع العديد من البلدان بالفعل سياسات أغذية وتغذية، إلا أنها يمكن أن ترفع مستوى الطموح وتحسّن التصميم وتركز على أولويات العمل وتخصّص موارد إضافية وتضع خارطة طريق بغايات تشغيلية محددة زمنياً لضمان أن تتجه إلى تحقيق غايات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتغذية.

44- وستساعد وكالات وشراكات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بالبلدان على تشكيل الالتزامات الخاصة بها وعلى دعوة أصحاب المصلحة الآخرين إلى التعهد بالالتزامات كافية. وقد أعدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية دليلاً للمساعدة على صياغة الالتزامات.

45- وسيتم إضفاء الطابع الرسمي على التزامات الدول الأعضاء والجماعات السياسية والاقتصادية الإقليمية عبر اتصال رئيس الدولة أو الوزير مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أو المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أو كليهما. ويمكن تقديم الالتزامات باستمرار طوال فترة عقد التغذية. وستدرج الالتزامات التي تتعهد بها الدول الأعضاء والجماعات السياسية والاقتصادية الإقليمية في مستودع مفتوح للجمهور تديره منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ويمكن أن تقدم الالتزامات السلطات العامة على مختلف مستويات الحكومة، ولا سيما البلديات، ولكن ينبغي دائماً أن يجري الإبلاغ عنها عن طريق السلطات المركزية. وتقدّم الجهات الفاعلة من غير الدول التزاماتها إلى الدول الأعضاء، التي تنقلها إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وستدمج في المستودع المفتوح للجمهور

الالتزامات الرفيعة المستوى بشأن توصيات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المقدمة إلى منتديات أخرى، من مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي أو "التغذية من أجل النمو" أو "حركة تعزيز التغذية" أو مبادرة "كل امرأة، كل طفل".

46- وستسعى أمانة عقد التغذية، قدر الإمكان، إلى تسجيل وتحليل الالتزامات الطوعية التي تقدمها الحكومات وشركاؤها. ويتوقع من الحكومات التي تتعهد بالالتزامات أن تقدم المعلومات سنوياً لتمكين تتبع التقدم المحرز في التنفيذ وتوثيق الإنجازات والنجاحات. وينبغي على الجهات الفاعلة من غير الدول تزويد معلومات التعقب إلى الحكومات التي قدمت لها التزاماتها.

الجهات المناصرة للتغذية

47- إن الحكومات والجماعات السياسية والاقتصادية الإقليمية التي قطعت على نفسها التزامات مسجلة رسمياً والتي تدعم بنشاط تنفيذ هذه الالتزامات بقيادتها للمبادرات الدولية ستكون "جهات مناصرة لعقد التغذية". وستكون هذه الجهات المناصرة هي في مقدمة الركب وقدوة للحركة العالمية لتحسين التغذية.

شبكات العمل

48- سيتم، من خلال أدوار التحشيد والتحفيز التي سيضطلع بها عقد التغذية، إنشاء شبكات عمل. وهذه الشبكات ائتلافات غير رسمية تتشكل من البلدان هدفها الدعوة إلى وضع سياسات وتشريعات وإتاحة تبادل الممارسات وتسهيل الضوء على النجاحات وتوفير الدعم المتبادل لتعجيل التنفيذ.

49- وقد تُنشأ شبكة العمل بناء على طلب بلد واحد أو أكثر يقوم أو يقومون بتحديد أهداف الشبكة ونطاقها وبرنامج العمل الأولى والبلدان الشريكة الأخرى وعقد الاجتماعات وإدارة المبادرات المشتركة. وقد تكون شبكات العمل إقليمية أو عالمية، تعمل تحت قيادة مؤسسة حكومية، ويجوز أن تشرك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء. وقد تدعم منظومة الأمم المتحدة شبكة العمل، لا سيما بتوفير أدوات تشغيلية.

50- وأنشئت بالفعل في بعض مناطق العالم شبكات عمل في بعض المجالات (مثل خفض استهلاك الملح ومراقبة تسويق الأغذية للأطفال). ويقدم الجدول 1 موضوعات محتملة لإنشاء شبكات عمل، حُدِّدت بعد جولة أولى من المحادثات مع الدول الأعضاء والشركاء المحتملين.

51- وينبغي أن يقوم البلد الذي ينشئ شبكة عمل بإبلاغ الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عن ذلك كتابة. وستقوم الأمانة المشتركة بنشر معلومات وأخبار وأدوات شبكات العمل.

المنتديات والمؤتمرات

52- ستحدد منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية منتديات للتخطيط وتقاسم المعارف والتنويه بالنجاحات والإعراب عن التحديات والعقبات وتعزيز التعاون والدعم في أيٍّ من مجالات العمل الستة. ويمكن أن تعقد هذه المنتديات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أو غيرها من الشركاء العاملين في عقد التغذية.

53- وتعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وآخرون مع أوسع مجموعة ممكنة من الجهات والمؤسسات الاجتماعية الفاعلة، لانتهاز فرصة البناء على المناسبات المخطط لها وتوصيلها ببعض وتنظيم فعاليات بناء جسور جديدة لتعزيز عقد التغذية وأهدافه.

54- وستوفر لجنة الأمن الغذائي العالمي منتدى لتحقيق المزيد من التقارب في السياسات، وأيضاً فضاءً للحوار وتبادل الخبرات فيما بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد تعمد لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى جمع أبطال التغذية من مختلف القطاعات لتحديد الثغرات وتنسيق الإجراءات وتعزيز التعاون ورصد الآثار وبناء التناسق فيما بين القطاعات. وستوفر المنتديات المتعددة أصحاب المصلحة، كمثال حركة تعزيز التغذية وحركة التغذية من أجل النمو، فرصاً لبحث وتعبئة الالتزامات المالية والسياسية من الحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني والأمم المتحدة وجهات الأعمال. ويتضمن الجدول 2 قائمة بفرص عقد الاجتماعات المحتملة لفترة السنتين الأولى من عقد التغذية.

طرائق التمويل

55- لم يترافق إنشاء عقد التغذية مع تعهد بتمويل لدعم نشاطات التنسيق. مع ذلك، سيدعو عقد التغذية إلى تعبئة موارد مالية جديدة لدعم تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية. وسيُلتَمَس التمويل من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك مصارف ومؤسسات التنمية، وعبر آليات تمويل مبتكرة، كما عبر المساعدة الإنمائية.

56- وقد وضعت تقديرات لتكاليف السياسات والبرامج في العديد من البلدان، وقام البنك الدولي بتقدير التكاليف العالمية للتوسع في برامج فعالة لتحقيق غايات التغذية العالمية.¹¹ وسيقوم الشركاء في عقد التغذية بطريقة منسقة بالدعوة جماعياً لقدر أكبر من الموارد وينظرون في خيارات تجميع الموارد.

¹¹ <http://www.worldbank.org/en/topic/nutrition/publication/an-investment-framework-for-nutrition-reaching-the-global-targets-for-stunting-anemia-breastfeeding-wasting>

57- وسيعزز عقد التغذية تبادل الخبرات حول كيف تمكن تعبئة الموارد المحلية، مثلاً بفرض ضرائب على المنتجات غير الصحية، أو كيف يمكن توجيه موارد البلد إلى أهداف التغذية وكيف تمكن الاستفادة من الاستثمارات الخاصة استثماراً أفضل.

الدعم التقني للتنفيذ

58- سيسعى عقد التغذية إلى تعزيز نوعية وكفاءة تنفيذ السياسات والبرامج ورصدها. ويتعين على المساعدة التقنية أن تكون متجاوبة وفعالة في الاستفادة من التقدم التكنولوجي. وسيتم التركيز على تضخيم قدرات البلدان وضمان تبادل المعرفة والخبرات ورفع درجة النجاحات حيثما كان ذلك ممكناً.

59- وسيركز عقد التغذية على تعزيز القدرات على المستويات كافة، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي، حسب الاقتضاء. وسيسعى عقد التغذية إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة لتوفير المساعدة التقنية، مثلاً بتشجيع وتيسير التعاون الثنائي في مجال السياسات والتعلم من الأقران ونقل التكنولوجيا وتوليد أدلة جديدة.

60- وسيقدم جميع الشركاء في عقد التغذية الدعم التقني لتنفيذ السياسات والبرامج، وذلك بتقاسم الممارسات الجيدة والمعارف والتكنولوجيات ونتائج الابتكارات والبحوث. وسيسعى عقد التغذية جاهداً إلى تحسين التأثرات في توفير المساعدة التقنية من الحكومات والمنظمات الدولية في سياق المعونة الإنمائية، بالإضافة إلى المنظمات والمؤسسات الخيرية ومنظومة الأمم المتحدة.

الدعوة والتواصل المستثيران بالأدلة

61- أُطلق عقد التغذية في 19 يوليو/تموز 2016 في نيويورك على هامش اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتم كذلك ترتيب مناسبة دعوية أخرى في 20 سبتمبر/أيلول 2016 أثناء الدورة الـ 71 للجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيتم أيضاً ترتيب مناسبات دعوية أخرى مشابهة، من مثل مناسبات إطلاق للعقد الإقليمية ووطنية.

62- وستكون الدعوة عنصراً أساسياً من عناصر عقد التغذية. وستنشأ شبكة دعاة على الصعيدين العالمي والمحلي، بالبناء على الائتلافات الموجودة.

63- وسعيّاً إلى تحقيق طموحات عقد التغذية وأهداف التنمية المستدامة، ستكون من بين العناصر الرئيسية في تنفيذ عقد التغذية جهود تنسيق وتعزيز قدرات الدعوة المستندة إلى الأدلة عبر البلدان والجهات الفاعلة في مجال التغذية.

- 64- ووضعت هوية بصرية لتستخدمها عبر عقد التغذية كافة الجهات الفاعلة والشركاء المعنيون. وهي متوفرة بكافة لغات الأمم المتحدة. ويوسع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى الراغبة في استخدام الهوية البصرية لعقد التغذية أن تفعل ذلك بعد الحصول على إذن من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.¹²
- 65- والمعلومات عن عقد التغذية متوفرة على موقع منظمة الأغذية والزراعة¹³ ومنظمة الصحة العالمية¹⁴، وستستكمل قريباً بمنتجات وأنشطة عقد التغذية، بما في ذلك ما يلي: موقع مكرّس على الإنترنت، ووثائق مطبوعة وإلكترونية، وأحداث بث شبكي، إلخ.
- 66- وسيطور الشركاء حملات محددة متخصصة حول عقد التغذية لتحديد أولويات الأثر التغذوي وتعزيزه. ويجري الآن تحديد هذه الحملات ويتوقع أن تشمل المنتديات المجتمعية المدني والحملات القائمة المتصلة بالتغذية وأشكالاً جديدة من وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام الاجتماعي.

الحكومة

- 67- لن يسعى عقد التغذية إلى إنشاء هياكل جديدة، بل سيبسّر التشاور على نطاق واسع فيما بين أصحاب المصلحة التماساً للمواءمة فيما بين الأولويات وأدوات السياسة العامة وآليات الرصد.
- 68- لدى عقد التغذية أمانة مشتركة فيما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تدعمها أمانة اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.
- 69- وستعقد الأمانة المشتركة فيما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية اجتماعات لممثلي البلدان لبحث برنامج العمل وتقارير التقدم. وستعقد الأمانة المشتركة اجتماعات ومشاورات دورية مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية والبرلمانيين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وستستخدم الأمانة آليات تنسيق، مثل اللجنة الدائمة للتغذية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ولجنة الأمن الغذائي العالمي وحركة تعزيز التغذية وآلية التنسيق العالمية المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي ومكافحتها¹⁵، كما ستعمل مع المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية، مثل

12

عقد الأمم المتحدة
للعمل من أجل التغذية
2025-2016

[/http://www.fao.org/news/story/ar/item/409078/icode](http://www.fao.org/news/story/ar/item/409078/icode) ¹³

<http://www.who.int/nutrition/decade-of-action/en/> ¹⁴

<http://www.who.int/global-coordination-mechanism/history/en/> ¹⁵

التغذية من أجل النمو والائتلاف الدولي للدعوة بشأن التغذية وغيرها. ويوضح الجدول 2 الأنشطة ذات الأولوية للأمانة لفترة السنتين الأولى من عقد التغذية.

المساءلة وتقاسم التعلم

70- سَتُقدّم كل سنتين تقارير عن تنفيذ عقد التغذية إلى جمعية الصحة العالمية ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة والجمعية العامة للأمم المتحدة. وستتضمن التقارير تفصيلاً للالتزامات التي قطعتها الحكومات والتقدم والإنجازات التي تحققت بصددتها. وستتضمن التقارير أيضاً موجزاً للإنجازات العالمية، بما في ذلك تقدم عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن التغذية، كما ستسهم في احتياجات التقارير عن تقدم أهداف التنمية المستدامة.

71- وستُعقب بانتظام كافة الالتزامات المقدمة من الدول الأعضاء من خلال قاعدة بيانات مفتوحة تيسرها أمانة عقد التغذية المشتركة فيما بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وسيكون تتبع تنفيذ الالتزامات الخاصة بكل بلد مستنداً إلى التقييمات الذاتية للبلدان وتيسيره مسوح للسياسات تقودها الأمم المتحدة. أما الالتزامات التي يتعهد بها أصحاب المصلحة الآخرون فتُبلّغ بها الدول الأعضاء وتدرج في تقاريرها.

72- وستتيح التقارير الصادرة كل سنتين فرصاً للتباحث بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن التقدم المحرز في إطار عقد التغذية. وستدرج التعليقات التي تبديها الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وتلك الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي في التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيجري تحديث برنامج العمل مع كل تقرير من التقارير الصادرة كل سنتين.

73- وسيعقد حوار مفتوح وشامل لجميع أصحاب المصلحة لتقييم التقدم الذي أحرزه عقد التغذية في منتصف المدة (2020-2021) وفي نهاية عقد التغذية (2025). وستُستشار الدول الأعضاء بشأن صيغة المراجعة.

74- وسيُجرى حوار حول المساءلة مع كل المبادرات والمنتديات ذات الصلة التي تهدف إلى الحصول على التزامات في مجال التغذية وما يتصل بها من ميادين، مثل التغذية من أجل النمو ولجنة الأمن الغذائي العالمي ومبادرة "كل امرأة، كل طفل"، بهدف مواءمة وتنسيق عملية تقديم الالتزامات والاتفاق على معايير للالتزامات وضمان جودة وتبسيط نظم التتبع. كما سيكون كلٌّ من تقرير "العد التنافسي إلى عام 2030" وتقرير التغذية العالمي والفريق المستقل المعني بقضايا المساءلة آلية هامة من آليات المساءلة لعقد التغذية.

75- وسيُقاس، طوال عقد التغذية وعلى المستويين الوطني والعالمي، التقدم المحرز في تحقيق غايات التغذية العالمية والغايات الخاصة بالأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي. ويُشجّع التقييم الهادف للبرامج والسياسات وستيسره منظومة الأمم المتحدة للتعرف على الممارسات الجيدة.

الجدول 1: المواضيع المحتملة لوضع التزامات وتأسيس شبكات عمل

شبكة عمل للفاكهة والخضروات: التثقيف المستدام للإنتاج الزراعي والزراعة الإيكولوجية، ما بعد الحصاد والتجهيز، الأسواق، استثمارات القطاعين العام والخاص، حوافز للأسواق المحلية وصغار المزارعين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

أغذية حيوانية المصدر: الإنتاج المستدام للماشية والدواجن، مصايد الأسماك المستدامة، الأسواق وإضافة القيمة، اقتصاد التدوير وخفض النفايات، الإنصاف في الحصول على الموارد، الابتعاد عن نظم الزراعة المكثفة ودعم صغار المزارعين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

مصايد أسماك ومحيطات وبحار وموارد بحرية صحية مستدامة

الحد من المهدر والفاقد من الأغذية: توفير الممارسات الجيدة، أمثلة على الإجراءات عبر سلسلة القيمة، إقامة التحالفات وتنوير المستهلكين

إعادة تركيب الأغذية: توفير حدود مرجعية لإعادة تركيب المنتجات (إزالة الأحماض الدهنية التقابلية، خفض الصوديوم والدهون المشبعة والسكر وحجم حصص الطعام)، تكنولوجيات إعادة التركيب، إقامة منابر قطرية وإقليمية، آليات لرصد المنتجات؛ المقاييس والمعايير للأغذية التكميلية؛ إغناء الأطعمة؛ دعم مشاريع تجهيز الأغذية الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية

فقر الدم: توزيع النظم الصحية لحمض الفوليك/الحديد أسبوعياً

سوء التغذية الحاد: تحسين توفر الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال وإمكان الحصول عليها

صحة وتغذية المراهقين: إسداء المشورة، زواج المراهقين، الصحة والتغذية المدرسية

الأغذية والتغذية في المدارس: تحسين المناهج الدراسية ومعايير التغذية للوجبات المدرسية

الترويج للصحة: القيام بحملات تسويق اجتماعي وبرامج إعلامية عن تغيير أنماط الحياة لتشجيع النشاط البدني والأكل الصحي

الرضاعة الطبيعية والتغذية المبكرة: ممارسات الرعاية المناسبة والرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية الكافية، مبادرة جعل المستشفيات ملائمة للأطفال، المدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل لبن الأم، قوانين حماية الأمومة

الاستثمارات المراعية للتغذية: تحليل أثر سياسات الاستثمار العام والخاص في قطاع الأغذية؛ دعم قضية تحويل الاستثمار من منطقتي استثماري

نظم الأغذية في المناطق الحضرية المستدامة

توفير الأغذية الصحية في المؤسسات العامة

فرض الضرائب على الأغذية والمشروبات، ووضع سياسات تسعير للمشروبات السكرية والأغذية غير الصحية

تسويق الأطعمة والمشروبات للأطفال

وضع خطة عمل وتقدير التكاليف: ينبغي وضع أهداف وطنية للتغذية للبلدان التي ليس لديها حتى الآن مثل هذه الأهداف، وكذلك خطوط توجيهية غذائية قائمة على الأطعمة تأخذ بالاعتبار السياق الوطني وتنسّق الأطر ذات الصلة (مثل أهداف

جمعية الصحة العالمية والتزامات أهداف التنمية المستدامة والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية)، مع اعتماد "نهج عدم إهمال أحد"
لضمان إحراز تقدم للجميع

الرصد والمراقبة

البحوث وتوليد الأدلة: مراجعة أولويات البحوث التي وضعها الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية (الإنتاج المستدام
للفواكه والخضروات)؛ مجتمع البحوث (التعاون لتوليد أدلة وتحليلات)

القدرات والقوة العاملة

تضارب المصالح

مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات

الجدول 2- أولويات مقترحة لأنشطة فترة السنتين الأولى (أبريل/نيسان 2016- أبريل/نيسان 2018)

التقارير	المنتديات	أنشطة الأمانة
جمعية الصحة العالمية (مايو/أيار 2017)	الدورة السنوية الرابعة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي (أكتوبر/تشرين الأول 2017)	عقد اجتماع للدول الأعضاء
مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (يوليو/تموز 2017)	اللجان الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية (2017)	عقد اجتماع للجهات الفاعلة من غير الدول
الدورة السنوية الرابعة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي (أكتوبر/تشرين الأول 2017)	المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة (2018)	حصر المبادرات والجهات الفاعلة
الجمعية العامة للأمم المتحدة (حريف عام 2017)	التغذية من أجل النمو (أكتوبر/تشرين الأول 2017)	التوجه للشركاء المحتملين عبر القطاعات
حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذية (يونيو/حزيران 2017)	التجمّع العالمي لحركة تعزيز التغذية (نوفمبر/تشرين الثاني 2017)	دليل تطوير الالتزامات
التقرير العالمي عن التغذية (نوفمبر/تشرين الثاني 2017)		إنشاء قاعدة بيانات الالتزامات
		الدعوة والدعم التقني لتقديم الالتزامات وإنشاء شبكات عمل
		الحوار بشأن المساءلة مع مبادرة "كل امرأة، كل طفل"